مجتمع

قتلى ومفقودون في إعصار ضرب مدغشقر

أعلنت مدغشقر ارتفاع عدد قتلى الإعصار غاماني، الذي تتعرض له مناطق شمال البلاد، إلى 18، وفقدان 4 آخرين. وذكر بيان للمكتب الوطني لإدارة مخاطر الكوارث، السبت، أن 7 آلاف شخص تأثروا بالإعصار الذي اشتدت قوته منذ 27 مارس/ آذار الماضي، كما أسفر عن إصابة أكثر من 3 آلاف شخص. يُذكر أن مدغشقر، الدولة الجزيرة في المحيط الهندي، تشهد مواسم أمطار تبدأ في يناير/ كانون الثاني وتمتد حتى إبريل/ نيسان من كل عام. وأودى الإعصار ألفارو، الذي ضرب البلاد مطلع يناير الماضي، بحياة 19 شخصاً. (الأناضول)

غرق قارب مهاجرين قبالة جنوبي المكسيك

عُثر على جثث ثمانية مهاجرين آسيويين وناج واحد، بعد غرق قارب قبالة ساحل ولاية أوخاكا الجنوبية في المكسيك. وعُثر على الجثث بالقربِ من شاطئ في بلدة بلايا فيسينتي، التي تبعد حوالي 250 ميلاً (400 كيلومتر) عن حدود المكسيك مع غواتيمالا، ويجرى التحقيق في أسباب غرق القارب. وتعد المنطقة طريقاً رئيسياً للمهاجرين الذين يسعون لعبور المكسيك للوصول إلى الحدود الأميركية، والذين يسافر معظمهم عن طريق البر، لكن بعضهم يدفعون مقابل القيام بالرحلة بحراً لتجنب نقاط التفتيش. (أسوشييتد برس)

أردنيون يحاصرون سفارة الاحتلال دعماً لغزة

تظاهر آلاف الأردنيين، مساء الجمعة، قرب سفارة الاحتلال الإسرائيلي بالعاصمة عمان، لليوم السادس على التوالي، تضامنا مع أهالي قطاع غزة الذين يخضعون لعدوان همجي. وأقيمت الوقفة الاحتجاجية الغاضبة بالساحة المقابلة للمسجد الكالوتي بمنطقة الرابية، بعد مئات الأمتار من مقر السفارة الإسرائيلية. وندد المشاركون في هتافاتهم بالإبادة المتواصلة التي ينفذها جيش الاحتلال في قطاع غزة، كما طالبوا بإغلاق السفارة، معتبرين أن قرار استدعاء السفير الأردني من تل أبيب غير كاف، مشددين على ضرورة إنهاء اتفاقية السلام الموقعة مع إسرائيل في عام 1994. وكانت الحكومة الأردنية قد استجابت لمطالب الشارع الغاضب بشكل جزئي، وقررت في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 سحب سفيرها من تل أبيب، كما رفضت عودة سفير إسرائيل إلى عمان. وتتواصل المسيرات والتظاهرات في الأردن منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ويكرر المتظاهرون أن القضية الفلسطينية قضيتهم الأولى، وأنه لا يمكنهم السكوت على ممارسات الاحتلال الوحشية، ويطالبون بإنهاء التطبيع. وخلّفت الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة عشرات آلاف الضحايا، معظمهم من الأطفال والنساء، ودماراً هائلاً، ومجاعة أودت بحياة أطفال ومسنين، بحسب بيانات فلسطينية وأممية، وأدت إلى مثول إسرائيل للمرة الأولى أمام محكمة العدل الدولية بتهمة ارتكاب «إبادة جماعية». **(الأناضول)**

(خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

فقر وغلاء في رمضان باكستان

إسلام أباد ـ **صبغة الله صابر**

استقبل الباكستانيون شهر رمضان هذا العام بالحماسة المعتادة، لكن الفقر وغلاء الأسعار يجعلانهم في قلق كبير، خصوصاً أن الغالبية باتوا لا يستطيعون إحياء الطقوس الرمضانية الاعتيادية، والأحوال التي يعيشونها ليست وليدة اللحظة، بل هي نتيجة تغيّرات معيشية كبيرة شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة. يقول سميع الدين خان الذي يسكن في كوهات رود بمدينة بشاور (شمال غرب) لـ«العربي الجديد»: «لا توجد هذا العام على غرار الأعوام الأخيرة أي أجواء رمضانية في باكستان. وفي ما يخصني أنا عاطل عن العمل منذ 3 أعوام بعدما تخلت شركة خاصة عن خدماتي بسبب الظروف السائدة، وهو ما حصل لعمال كثيرين أيضاً. ومنذ ذلك الوقت لم أعد أحيي مراسم شهر رمضان».

بدوره يقول محمد سعيد بتي، الذي يسكن في مدينة لاهور مركز إقليم البنجاب، لـ«العربي الجديد»: «لم يعد أي شيء كما في السابق. خسرنا كل شيء بسبب فساد الحكومة رغم أن لدينا بحراً وزراعة وصناعة، كما أننا طوّرنا مهاراتنا خلال العقود الأخيرة، لكن الفساد منع حصول أي تقدم على الصعيد المعيشي، ما أثّر على حياة جميع المواطنين، والفقراء خصوصاً. ندفع بشق النفس إيجار المنازل وفواتير الكهرباء والغاز، علماً أن أولادي كانوا يتعلمون في مدارس خاصة قبل أن أضطر إلى إخراجهم منها، وإرسالهم إلى مدارس حكومية أعرف أنهم لن يتعلموا فيها الكثير لأن مستوياتها متردية، لكن لا مفر من ذلك استناداً إلى وضعي المعيشي الصعب».

ويقول محمد عدنان الذي يسكن في مدينة تيكسلا بإقليم البنجاب، لـ«العربي الجديد»: «أثّر غلاء الأسعار على جوانب كثيرة في حياتي، معيشياً واجتماعياً. في السابق كنت أخصص جزءاً من راتبي في شهري رجب وشعبان لشراء مستلزمات شهر رمضان، لكنني لم أعد أستطيع فعل ذلك حالياً، وأهتم بتوفير الاحتياجات الأساسية التي لا بدّ منها في كل شهر، وينطبق ذلك أيضاً على رمضان، علماً أن ارتفاع الأسعار معضلة كبيرة في كل الأشهر، وكنا نتوقع أن تنخفض الأسعار في شهر رمضان كما وعدت الحكومة، لكن ذلك لم يحدث، بل على العكس ارتفعت الأسعار من جديد».

ولا شك في أن الفقر وغلاء الأسعار يؤثران على طقوس شهر رمضان المعتادة، ومن بينها موائد الإفطار المخصصة للفقراء التي تعرف محلياً بـ«موائد الرحمن»، إذ قلّ عددها مقارنة بالأعوام الماضية، وتراجعت كميات الأطعمة الموجودة فيها كما تراجعت نوعياتها. يقول الناشط الاجتماعي محمد مهران خان لـ«العربي الجديد»: «كانت الموائد الرمضانية قبل سنوات أحد مظاهر التكافل الاجتماعي المميزة في بلدنا، وكانت تنتشر في جميع أنحاء البلاد، ولا يخلو مسجد منها تقريباً، لكن الحال تغيّرت في السنوات الأخيرة، ولم تعد الموائد كما كانت، لا على صعيد العدد، ولا في نوعيات الطعام وكمياتها. يبقى الأهم حالياً أن هذه الموائد لا تزال موجودة، ما يمثل حالاً أفضل من فقدانها بالكامل، لكن في السابق كان الكثير من الفقراء يعتمدون على هذه الموائد، وينتظرونها لأنهم لا يملكون طعاماً مناسباً في بيوتهم، ومن ثم كانت موائد الرحمن تشكل فرصة جيدة لهم للحصول على طعام رمضاني ملائم. اليوم لا يزال الفقراء يأتون بآمال كبيرة إلى تلك الموائد، لكنهم يستغربون أن محتوياتها باتت مختلفة».

وكانت معظم الموائد الرمضانية توجد في أماكن وجود العمال، ما يوفر الطعام لجلّ الوافدين إلى العاصمة إسلام آباد لكسب لقمة العيش. لكن لم تكن إسلام آباد وحدها التي تحتضن الموائد الرمضانية، بل أيضاً مدينة بشاور (شمال غرب)، حيث تقام موائد كبيرة قرب مسجد سبين جومات الشهير، يحضرها عادة عمال يأتون من مناطق نائية، وفقراء يعملون في أسواق قريبة، وكذلك عائلات مرضى يوجدون في المستشفى الرئيسي بالمدينة.

ومن ميزات موائد الإفطار في باكستان أن بعضها يختلف عن بعض، لكن غالبيتها تقدم وجبات إفطار ساخنة لا تصنع عادة في المنزل، ويشتريها القائمون على تلك الموائد جاهزة. وتضم هذه الوجبات عادة السمبوسة والحمص والبطاطا المقلية والبكورة، وأيضاً الجلبي، وهي سكريات متعرجة مقلية بالزيت، فضلاً عن أنواع من الفواكه، وعصير «روح أفزا» الشعبي، والماء. وهذه التشكيلة من المواد الغذائية ركيزة مائدة الإفطار.

وعود حكومية

وعدت حكومة تصريف الأعمال الباكستانية باتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير الاحتياجات الأولية للمواطنين خلال شهر رمضان، وأعلنت تخصيص ميزانية لهذا الغرض، وتنظيم أسواق رمضانية تقدم ما يحتاج إليه المواطنون بأسعار متدنية، لكنّ عامة الباكستانيين يرون أن هذا مجرد حبر على ورق، ولم تتغيّر الأمور كثيراً.

تحقيق

حصار متكرر

عشرات الآلاف ممنوعون من الحركة في غزة

عايش عشرات الآلاف من فلسطينيي قطاع غزة نزوحاً قسرياً متكرراً خلال الأشهر الأخيرة، ونجا كثيرون من موت محقق، أو من حملات الاعتقال التي نفذها الاحتلال بحق المئات من ذويهم وجيرانهم

غزة ـ **امجد ياغي**

قدرت جهات رسمية نزوح عشرات آلاف الفلسطينيين داخل قطاع غزة منذ بدء العدوان الإسرائيلي، وخلال الأسبوع الماضي، نزح الآلاف بعد العملية العسكرية لجيش الاحتلال على مجمع الشفاء الطبي ومحيطه، والذي كان يؤوي الآلاف من النازحين، ومئات من المرضى والمصابين وأسرهم.

في مناطق أخرى من مدينة غزة، خصوصاً حي الرمال وحي النصر، لا يزال الغزّيون يعيشون ضمن إمكانات تنقل محدودة أشبه بالحصار، إذ يواصل الاحتلال استهداف كل من يتحرك في محيط مجمع الشفاء، وكذلك المنطقة الغربية المعروفة شعبياً بمنطقة الميناء القديم، إضافة إلى منطقة فندق الأمل، ومنطقة حبوش، وسكان جميع تلك المناطق عايشوا حصاراً مشدداً لفترات طويلة، وأعدم الكثير منهم ميدانياً، ودُمرت عشرات المنازل.

كان محمد حلس (54 سنة) أحد الناجين من مجزرة مجمع الشفاء الطبي قد نجا من مجازر سابقة، وتعرض أثناء العدوان الحالي للحصار الإسرائيلي ثلاث مرات، ونجا للمرة الأولى من الحصار المشدد على المنطقة الشرقية من حي الشجاعية، والتي تضم حي التركمان ومنطقة المنطار، وظل 10 أيام تحت الحصار بعد أن قتل الاحتلال عدداً من جيرانه الذين عجز عن إغاثتهم.

يقول حلس لـ«العربي الجديد»: «عاود الاحتلال حصار المنطقة بعد انسحاب جزئي منها، وقتها كنا نحاول إعادة الحياة إلى المنطقة، لكن من دون الاقتراب من المنطقة الشرقية، والاكتفاء بالتنقل على مفترق حي الشجاعية الفاصل مع شارع صلاح الدين، وعندما عادوا لحصارنا، اضطررنا للانتظار أربعة أيام من دون حركة، وكان النزوح إلى مجمع الشفاء الطبي آخر أمل بالنسبة لنا، لكنهم حاصروا المجمع أيضاً، ثم اقتحموه».

يضيف: «الحصار الإسرائيلي في هذا العدوان يكون مفاجئاً، وبقي منطيحين على الأرض لساعات عندما يتم إطلاق النار، وحتى عندما نريد الذهاب إلى الحمام، نزحف على الأرض بسبب كثافة إطلاق النار، وإصابة جميع النوافذ بالرصاص وشظايا الصواريخ. أصعب المواقف التي عايشتها خلال الحصار حين كنت أسمع صراخ أطفال أو نساء، لكني لا أستطيع التحرك لإغاثتهم، وعدد من الجيران استشهدوا حين محاولة إغاثة آخرين، وفي مجمع الشفاء جرت محاصرتنا بشدة، وكنت أقبع على أحد السلالم مع أسرتي المكونة من 6 أفراد، بينما نزح بقية أفراد العائلة في مدينة غزة، وتنفيذ عمليات عسكرية فيها، ما يجعل قرابة 350 ألف فلسطيني تبقوا في تلك المناطق، بحسب تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي قبل اقتحام مجمع الشفاء الطبي، قد عايشوا أكثر من حصار إسرائيلي.

كان سليم رمضان (27 سنة) ممن خضعوا للحصار في بلدة بيت لاهيا، وقد نجا من الاعتقال الذي طاول عدداً كبيراً من أفراد عائلته، والذين أطلق سراحهم لاحقاً، باستثناء ثلاثة منهم ما زالوا في السجون الإسرائيلية، وبعد نزوحه، تعرض للحصار في منطقة شارع الجلاء بمدينة غزة، عبر طائرات الكواد كابتر والآليات العسكرية التي سيطرت على المنطقة لأيام عدة، ثم نزح إلى أحد المنازل القريبة من حي الزيتون، وهناك عايش حصاراً جديداً أصيب خلاله إصابة متوسطة في فبراير/ شباط الماضي، قبل أن ينزح إلى الجنوب.

يقول رمضان لـ«العربي الجديد»: «كنا نُعيش في حالة من الرعب المتواصل الذي يفوق كل ما تصوره أفلام الرعب التي كنت مهووساً بمشاهدتها في السابق، لكن ما واجهته أكبر بكثير، ولا يستطيع أي مخرج أن يصور تلك الأوضاع التي عشتها في أي فيلم. كنا محاصرين من كل الاتجاهات، وأصوات الرصاص والقذائف لا تكاد تتوقف، والرسائل الواردة عبر مكبرات الصوت تطاردنا كأنها أشباح، وكانت الأرض تهتز من شدة القصف، والدماء في كل مكان، على الأرض، وعلى الحوائط».

يضيف: «كان جيش الاحتلال الذي يدعي أنه نَعيش في حالة من الرعب المتواصل الذي يفوق كل ما تصوره أفلام الرعب التي كنت مهووساً بمشاهدتها في السابق، لكن ما واجهته أكبر بكثير، ولا يستطيع أي مخرج أن يصور تلك الأوضاع التي عشتها في أي أفلام، وبينما نزح بقية أفراد العائلة في إلى أحد المنازل القريبة من حي الزيتون، وهناك عايش حصاراً جديداً أصيب خلاله إصابة متوسطة في فبراير/ شباط الماضي، قبل أن ينزح إلى الجنوب.

وصل رمضان إلى مخيم النصيرات بعد أن فقد عدداً من أفراد عائلته شهداء في يناير/ كانون الثاني، اثناء الحصار الأول في بلدة بيت لاهيا، ويقول إنه نجا من الاعتقال حينها بعد أن اختبأ في مكان غير ظاهر داخل مدرسة تابعة لوكالة «أونروا»، إلى أن يجلس تحت أحد الأسرة، ويكرر الشهادة، وظل على هذا الحال حتى هدأت الأوضاع، فتوجه إلى مخيم جباليا لينتظر وصول بقية أفراد عائلته، ثم نزحوا إلى شارع الجلاء عند أحد أقاربهم، وهناك أصيب في كتفه ورأسه.

يقول رمضان لـ«العربي الجديد»: «كنا نُعيش في حالة من الرعب المتواصل الذي يفوق كل ما تصوره أفلام الرعب التي كنت مهووساً بمشاهدتها في السابق، لكن ما واجهته أكبر بكثير، ولا يستطيع أي مخرج أن يصور تلك الأوضاع التي عشتها في أي فيلم. كنا محاصرين من كل الاتجاهات، وأصوات الرصاص والقذائف لا تكاد تتوقف، والرسائل الواردة عبر مكبرات الصوت تطاردنا كأنها أشباح، وكانت الأرض تهتز من شدة القصف، والدماء في كل مكان، على الأرض، وعلى الحوائط».

يضيف: «كان جيش الاحتلال الذي يدعي أنه نَعيش في حالة من الرعب المتواصل الذي يفوق كل ما تصوره أفلام الرعب التي كنت مهووساً بمشاهدتها في السابق، لكن ما واجهته أكبر بكثير، ولا يستطيع أي مخرج أن يصور تلك الأوضاع التي عشتها في أي

الحصار يحرمهما حتى من النزوح (داود أبو القص/ الأناضول)

350,000
العدد التقديري للمتبقين في المنطقة المحاصرة بشمال قطاع غزة قبل اقتحام مجمع الشفاء.

امتيازات الحريديم... أزمة إسرائيلية قديمة فاقمها «طوفان الأقصى»

يمتلك اليهود «الحريديم» المتزمّتين دينياً، نمط حياة خاصاً بهم في إسرائيل، ولهم مزايا وميزانيات خاصة أيضاً، ما يثير حنق بقية شرائح المجتمع

حيفا ـ **نايف زيداني**

تبلغ أعداد اليهود «الحريديم» في إسرائيل أكثر من 1,3 مليون نسمة، ما نسبته 13,6 في المائة من عدد السكان، ولهم حياتهم الخاصة التي تتميز بانعزال كبير عن سائر المجتمع. ورغم عددهم القليل نسبياً، إلا أن تأثيرهم كبير، وقد ظهر ذلك جلياً خلال جائحة كورونا، حين رفضوا قرارات السلطات الصحية، كما ظهر أيضاً في تشكيل الحكومة الحالية. لكنهم عادوا إلى الأضواء بقوة خلال الأيام الأخيرة على خلفية أزمة «قانون التجنيد»، إذ يرفض سوادُهم الأعظم الالتحاق بالخدمة العسكرية. في الأول من إبريل، ينتهي أمرٌ مؤقت صدر قبل سنوات بإعفائهم من الخدمة العسكرية الإلزامية، وقد تصاعد غضبهم في أواخر الأسبوع الماضي، ضد قرار للمحكمة العليا بوقف التمويل الحكومي لعدد من المعاهد والمدارس التوراتية التي لا يخدم طلابها في الجيش. ويعيش «الحريديم» في إسرائيل نمط حياة مختلفاً يلتزم بالتوراة كما يفسّرونها، ويسكنون بلدات أو أحياء خاصة، وعادة ما تكون عائلاتهم كثيرة الأولاد، وأسلوب حياتهم محافظا مقارنة ببقية المجتمع، وكذلك تعليمهم وعملهم، وكثيراً ما يعتمد الرجال على عمل النساء في إعالة العائلة كي يتمكّنوا من مواصلة تعلّم التوراة، وهم يرون الجيش مفسدة للدين والأخلاق والمجتمع، ويفضّل بعضهم الهجرة حال إجبارهم على التجنيد.

في نهاية سبعينيات القرن الماضي، كان الحريديم يشكلون أقل من 6 في المائة من عدد السكان، لكن نسبتهم تضاعفت بسبب نسب الانجاب المرتفعة، ومن المتوقع وصول نسبة الحريديم إلى نحو 16 في المائة بحلول عام 2030.

ويتميّز المجتمع الحريدي بالنأي عن العالم الخارجي من أجل حماية أفراده من تسلل قيم ومظاهر ونمط حياة المجتمع العلماني، وهو يحافظ على الفصل الصارم بين الجنسين، وتحيُّب العلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء، كما يحرص على استهلاك وسائل الإعلام «الحريدية» فقط، وغالباً ما يعادي التلفزيون. لكن السنوات الأخيرة تشهد تحولاً في حجم استخدام الإنترنت الذي بات يخترق المجتمع المنغلق على نفسه.

وترى شريحة واسعة من الإسرائيليين أن الحريديم عبء على الاقتصاد، فهم يعيشون على أموال دافعي الضرائب من خلال الميزانيات والمخصصات التي توفرها لهم الحكومة، في حين يواصلون رفض الخدمة العسكرية، حتى بعد تكشّف الحاجة إلى مجندين عقب عملية «طوفان الأقصى». ورغم محاولة جهات عدة إقناع حاخاماتهم بأهمية التجنيد لتعويض نقص الجنود، ويتردد هذا المطلب منذ سنوات، لكنه برز في الاحتجاجات ضد التعديلات القضائية التي تقودها حكومة الاحتلال لتقويض القضاء، بعد مطالبة أحزاب الحريديم بتشريع قانون يساوي بين الخدمة العسكرية وتعلّم التوراة. وبينما يعتبر عدد قليل من الحاخامات أكثر انفتاحاً على التجنيد، يكرر كثير من الحاخامات وأعضاء الكنيست عن الأحزاب الحريدية مطلب تشريع عدم تجنيدهم. وأثارت بعض التصريحات جدلاً في الآونة الأخيرة، منها أن الجيش يكشف المجنّدين على عوالم العلمانية، ما يشكل خطراً على التوراة وتعلّمها، كما يروّجون أن القلة من الحريديم الذين يلتحقون بالجيش لا يعودون إلى حياتهم السابقة.

وأشارت معطيات طُرحت في فبراير الماضي، خلال جلسة في الكنيست، تغيّب عنها ممثلو أحزاب الحريديم، إلى التحاق نحو 540 حريدياً بالخدمة الإلزامية في الجيش منذ بداية الحرب الحالية، من أصل 66 ألفاً حلّ موعد التحاقهم بدورة التجنيد الأخيرة، 26 سنة حصلوا على إعفاء سابق، وقرروا التجنّد في المرحلة التالية. ومنذ عام 2019، ظل عدد الحريديم الذين يتجندون سنوياً ثابتاً تقريباً عند نحو 1200 مجند، وعادة لا يلتحق المجندون الحريديم بالوحدات القتالية.

ومن المعتاد أن تحصل المعاهد الدينية اليهودية على ميزانيات كبيرة، لكن تلك الميزانيات ارتفعت في ظل حكومة بنيامين نتنياهو الحالية رغم التقليصات التي شهدتها الموازنة العامة، في حرص واضح على إرضاء هذه الشريحة التي تحوّل ممثلو أحزابها إلى شركاء في حكومته، فيما تعتبر فئات عدة الميزانيات التي يحصلون عليها ابتزازاً غير مستحق، وحين أقرت المحكمة العليا مقترح قانون طرحه نتنياهو لإعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، قوبل بمعارضة واسعة من داخل حكومته، وفي حزب الليكود الذي يتزعمه. وتصل ميزانية المعاهد الدينية إلى أكثر من 1,7 مليار شيكل سنوياً، وتُمنح هذه الأموال للمعاهد التي تستخدمها في دفع مخصصات لطلابها، بحيث يُقسم مجمل الميزانية على عدد الطلاب. ومع الأموال الحكومية، لدى المعاهد الدينية مصادر دخل أخرى خاصة تشمل جمع التبرعات، فيما يحصل طلابها على مخصصات أخرى من خلال مؤسسة التأمين الوطني.

ومع إصدار المحكمة العليا قرارها بتقليص الميزانية، بدأت وزارة المالية دراسة تبعاته بشأن موازنة المعاهد الدينية، وفي المرحلة الراهنة، يشمل قرار المحكمة المعاهد التي يتراوح أعمار طلابها بين 18 و26 سنة التي لا يخدم طلابها في الجيش، ويستثني المعاهد الأخرى. وتحصل المعاهد على نحو 150 مليون شيكل شهرياً، وفي حال لم يحدث أي تغيير، تشير التقديرات إلى أن نحو ثلث هذه الأموال لن يصرف، ما يعني نحو 50 مليوناً شهرياً، وقرابة 600 مليون حتى نهاية العام الحالي. وفي الفترة القادمة، يحل موعد تجنيد نحو 4 آلاف من طلاب تلك المعاهد، وعدم التحاقهم بالجيش يعني تضرر معاهدهم مالياً.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

محتجون حريديم يغلقون طريقا للتعبير عن رفضهم للتجنيد (مصطفى الخروف/ الأناضول)

يعتبر الحريديم التعليم الديني أهم من التجنيد (مصطفى الخروف/الأناضول)

النظام السوري يكافح التسوّل بقانون عقوبات... انفصال عن الواقع

يدور جدل كبير حول مشروع قانون التسوّل الذي يعدّه النظام السوري، ويعتبره حقوقيون ومراقبون مجرد بنود سيكون تطبيقها عسيراً في ظل الواقع السائد الذي يوجب بالدرجة الأولى معالجة أسباب الظاهرة

يحمل الواقع السائد في سورية كثيرين غير بعيدين عن التسوّل (أرشيفية/ فرانس برس)

هانلي ـ **عبد الله البشير**
دمشق ـ **ليث أبي نادر**

تُعدّ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التابعة للنظام السوري مشروع قانون التسوّل بهدف تحديد العقوبات التي يجب أن تفرض على المتسوّلين، ومن يساعدونهم في تنفيذ أعمالهم.

وتوضح مديرة مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في دمشق، دالين فهد، أن القانون الجديد سيُعاقب كل من يستخدم وسائل إلكترونية للتسوّل بالسجن بين 6 أشهر وسنة مع دفع غرامة مالية تتراوح بين مليون و71,4 دولاراً) و3 ملايين ليرة (214 دولاراً)، وأيضاً من يستجدي باستخدام التهديد وأعمال الشدة أو حمل أسلحة أو مواد وأدوات خطرة، أو بالتظاهر بالإصابة بجروح أو عاهات أو التنكر بأي شكل، أو بالدخول إلى المنازل أو المنشآت السياحية أو بحمل وثيقة، بالسجن بين سنة وسنتين مع دفع غرامة مالية تتراوح بين 3 ملايين ليرة و5 ملايين ليرة (357 دولاراً). وينتقد حقوقيون مشروع القانون، باعتبار أن «الهدف الأساس منه هو العقاب، وليس حلّ المشكلة، ويتجاهل آلاف المشكلات التي يعيشها السكان في مناطق سيطرة النظام». وتسخر المحامية حنان رشكو من مشروع قانون التسوّل، وتقول لـ«العربي الجديد»: «من يطلع على بنود القانون يتصوّر أن المجتمع يعاني من مشكلة واحدة حالياً في مناطق سيطرة النظام، وهي التسوّل، وحين عرفت هذه البنود ظننت أنني أعيش في سويسرا أو في بلد متطور لم يبقَ فيه سوى معالجة هذه المشكلة».

تتابع: «تتحدث السلطات فجأة عن قانون لمكافحة التسوّل من دون أن تجري أي دراسة جدّية وعميقة للمشكلة التي يجب البحث في أسباب تزايدها، وهي الحرب والفقر التي أوجدت مثلاً مرضى لا يستطيعون العمل ما دفعهم إلى التسوّل. كما أن مشروع القانون صارم بهدف الردع». وتلفت حنان إلى أن «الأطفال المتسوّلين ينقسمون إلى أيتام وآخرين يفعلون ذلك بوصفه مهنة، وجميعهم يحتاجون في كل الأحوال إلى إعادة تأهيل قبل الحديث عن تطبيق قوانين لمعاقبتهم. وفي حال كانوا أيتاماً يجب التعامل بجدية مع أوضاعهم».

تتحدث السلطات عن قانون مكافحة التسوّل من دون أي دراسة

تتفاقم ظاهرة التسوّل لأسباب كثيرة تراكمت خلال السنوات الماضية

وترى أن «أي قانون يتعلق بحالة اجتماعية لا يمكن تنفيذه إذا لم يكن واقعياً. وسألت كيف يُحاسب المتسوّل الإلكتروني؟ هذا أمر معقّد جداً ويتطلب ربط الملف بجريمة معلوماتية، ما يزيد الأعباء على الدولة، وأنا لا أظن أنه يمكن تطبيقه في الوضع الحالي».

أيضاً ترى المحامية سلام عباس، في حديثها لـ«العربي الجديد»، أنه يفترض قبل وضع أي قانون النظر في أسباب الجريمة وخلفياتها وأسباب حدوثها. وفي حال اعتبرنا أن التسوّل جريمة في بلد أصبح فيه المواطن تحت خط الفقر، من الأجدى وضع حلول للوضع المعيشي قبل إصدار قوانين».

تتابع: «لا أشجع بصفتي محامية التسوّل كأن ميدانياً أو إلكترونياً، لكن حالة المواطنين في سورية، وعيشهم في واقع خانق قد يبرر امتهان كثيرين التسوّل، وأتفهم أن شخصاً يرغب به كثيرون من أصحاب النفوذ، وثانياً يرى أن ابنه يحتاج إلى إجراء عملية جراحية ضرورية ذات تكلفة عالية قد يلجأ أحياناً إلى العمل في مجالات غير شرعية، وأن يسرق ويتسوّل في أبسط الحالات». وتشدد على أنه «من الناحية الإنسانية والمنطقية والأخلاقية، لا يمكن الحكم على النتيجة إذا كان السبب أكبر منها، لذا سيكون إصدار قانون للتسوّل غير مجدٍ إذا لم تعالج الأسباب الدافعة».

ويعتبر المحامي محمد أبو عمر الذي يُقيم في دمشق، أن تطبيق قانون خاص بالتسوّل الإلكتروني أمر صعب في ظل وجود برامج تخفي هويات المستخدمين. ويقول لـ«العربي الجديد»: «سيؤدي القانون الجديد إلى نتائج سلبية فتنفيذه اعتباطاً سيضر بأشخاص يطلبون نجدتهم من الجوع وبمرضى حقيقيين، وكثيرين ممن ضاقت بهم سبل الحياة وسُدّت المنافذ أمامهم وباتوا يطلبون العون إلكترونياً لمحاولة الوصول أسرع إلى المتبرعين». ويشير إلى أن «علاج الأمر يتطلب أولاً حلّ أزمة البلاد، وهذا ما لا يرغب به كثيرون من أصحاب النفوذ، وثانياً إيجاد قنوات رسمية للعون تدعم المحتاجين مباشرة وفعلياً، وليس من خلال منظمات ترتبط بجهات أمنية، ويديرها أشخاص بهدف نهب الهبات، واستغلالها بطرق غير سليمة لتحقيق أهداف أخرى».

إلى ذلك يرى المدرّس المقيم في مدينة دمشق حسام اليونس، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «ظاهرة التسوّل خطيرة على الأطفال بالدرجة الأولى، إذ ينتشر عدد كبير منهم على أرصفة دمشق وفي الحدائق، في وقت يبقى الحديث عن إلزامية وحق الطفل في التعليم مجرد حبر على ورق. وإذا افترضنا أن هؤلاء الأطفال مجبرون على التسوّل، لماذا لا تلاحق السلطات من يشغلهم ويعيد تأهيلهم؟ لماذا يلام الناس على التسوّل في حين يعلم الجميع أن الوضع يرثى له؟». وتتفاقم ظاهرة التسوّل في مناطق سيطرة النظام السوري لأسباب كثيرة تراكمت خلال السنوات الماضية، في مقدمها الفقر، والجوع، والأزمات الاجتماعية، وفقدان المعيل، واستغلال الأطفال، وقلة الدخل، وانعدام فرص العمل، وغياب التدخل الإيجابي من الدولة.

فلسطينية داخل المسجد الأقصى

القدس المحتلة
مسلمون ومسيحيون يتضامنون مع غزة

أدى عشرات الآلاف صلاة الجمعة الثالثة من شهر رمضان في المسجد الأقصى، رغم كل القيود الإسرائيلية على الوصول من مناطق الضفة الغربية والداخل الفلسطيني، كما شارك مئات من المسيحيين في مسيرة رمزية بمناسبة «الجمعة العظيمة» في مدينة القدس القديمة، وهو عدد قليل بشكل ملحوظ، إذ كانت تلك المسيرة تجتذب عادة آلاف الفلسطينيين والزوّار الأجانب في السنوات السابقة. وفي صلاة الجمعة بالمسجد الأقصى، وكذلك في مسيرة «الجمعة العظيمة»، كانت واضحة معالم التضامن مع أهالي قطاع غزة الذين يتعرضون لعدوان إسرائيلي همجي. وخلت شوارع المدينة المقدسة بشكل ملحوظ من الفلسطينيين القادمين من الضفة الغربية، والذين عادة ما يتدفّقون لأداء صلاة الجمعة، أو لحضور احتفالات عيد الفصح، ومنذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، يحتاج الفلسطينيون إلى تصريح خاص لعبور نقاط التفتيش ودخول مدينة القدس. وأقامت فرق الشرطة الإسرائيلية نقاط تفتيش على طول الطريق إلى القدس، كما غيّرت اتجاه المتسوقين في الجزء المزدحم من المدينة القديمة لإفساح الطريق لمسيرة المسيحيين، والذين قادتهم مجموعة من الكشافة العربية الفلسطينية.

وتصل المحطة النهائية للمسيرة إلى كنيسة القيامة، وهناك كان أثر الحرب على غزة واضحاً، فبدلاً من الحشود المعتادة التي كانت تصطف لساعات في باحة الكنيسة، كان دخول المكان سهلاً لقلة الحاضرين.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، Getty)

وصول المسيرة إلى كنيسة القيامة

شارة النصر في مسيرة «الجمعة العظيمة»

فرق الكشافة تقود المسيرة

الآلاف يصلّون الجمعة الثالثة من رمضان

قيود إسرائيلية في شوارع القدس